



منظور سياسة الأمن القومي

السنغال



مركز المراقبة الديمقراطية للقوات
المسلحة في جنيف

شرط عدم المسؤولية

تعد هذه الوثيقة مساهمة للمناقشات في مؤتمر " إدراج الأمن الإنساني في سياسات الأمن القومي في شمال غربي أفريقيا " ، تم التنسيق بالتعاون مع مركز دراسات حقوق الإنسان والديمقراطية و مركز الرقابة الديمقراطية على القوات المسلحة - جنيف (ويقام هذا المؤتمر يومي ٢٣ و ٢٤ نوفمبر ٢٠١٠ في مدينة الرباط، المغرب).

وليس على منظمي المؤتمر مسؤولية فيما يخص المعلومات ووجهات النظر المقدمة في هذه الوثيقة. وليس بمقدر منظمي المؤتمر ضمان صحة أو صدق محتوى هذه الوثيقة.

السنغال

ملاحظ عن الدولة

| | |
|---|---|
| جمهورية | نمط الحكم |
| ١٣٧١١٥٩٧ نسمة (وفقا لتقديرات يوليو ٢٠١٠) | السكان: |
| ١٦٠٠ دولار أمريكي (وفقا لتقديرات ٢٠٠٩) | إجمالي الناتج المحلي: |
| ١٩٦٧٢٢٢ كيلومتر مربع | المساحة: |
| ٤٣,٣٪ لوف، ٢٣,٨٪ بولار، ١٤,٧٪ سيرير، ٣,٧٪ جولا، ٣٪ ماندينكا، ١,١٪ سونينكي، ١٪ أوروبيون ولبنانيون، ٩,٤٪ عرقيات أخرى. | الجماعات العرقية |
| ٩٤٪ مسلمون، ٥٪ مسيحيون، ١٪ عقائد تقليدية. | الديانات |
| ٠,٦٤٦ المرتبة ١٦٦ على ١٨٢ دولة (عام ٢٠٠٧) | مؤشر التنمية البشرية و المرتبة |
| ٠,١٦- (٢٠٠٨) يشير سلم القياس لحالة الحكم على سلم قياس من - ٢,٥ إلى ٢,٥، والرقم ٢,٥ هو أفضل درجة. | مؤشر الحكم: الاستقرار السياسي وغياب العنف |

(المصدر: كتاب حقائق عن العالم، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي،
البنك الدولي)



مقدمة :

يتم إعداد استراتيجية الأمن القومي السنغالي بمعرفة السلطات المدنية للبلاد بالتعاون مع السلطات المسؤولة عن قطاع الأمن وهيئات السيادة.

وتهدف إلى أن تكون شاملة وتأخذ في الاعتبار برأي المجتمع المدني وكل السكان في السنغال.

وهي أيضا واعية بأن أمنها يعتمد في جزء كبير على أمن جيرانها، لذا قامت السنغال بإدراج هذا البعد في تحديد استراتيجيتها الأمنية القومية وتعمل على تطبيق أمن جماعي على مستوى المجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والاتحاد الأفريقي.

تعتبر استراتيجية الأمن القومي أن الأمن هو خدمة عامة يجب تقديمها لسكان السنغال.

استراتيجية الأمن القومي في السنغال شاملة. وتهدف إلى تحديد الإطار الذي يتم من خلاله الاهتمام الكامل بالمسائل الأمنية للبلاد.

وبالإضافة إلى الأمن الملموس للسنغال وبقاء المؤسسات الجمهورية، فإن استراتيجية الأمن القومي للسنغال تسعى إلى ضمان أمن السكان المعرضين بشكل متزايد لصعوبات اقتصادية وصحية وسياسية وثقافية. وتهدف إجمالاً إلى أن تأخذ في اعتبارها الأمن البشري بشكل أفضل على المستوى القومي.

وتتسم استراتيجية الأمن القومي للسنغال بالديناميكية بشكل كاف لإدماج التطورات الحادثة في الإطار الاجتماعي والاقتصادي والسياسي والثقافي. وهكذا تتم مراجعتها وتكييفها بشكل منتظم لكي تكون مواكبة للموقف الأمني في ذلك الوقت.

المصالح

تشمل المصالح القومية للجمهورية السنغالية:

- تدعيم التجانس القومي عن طريق حفظ العلاقات المتجانسة بين مختلف الديانات والعرقيات.
- تدعيم الوحدة الوطنية عن طريق تنمية متوازنة وتدعيم الروابط الوثيقة القائمة بين مختلف المناطق في البلاد (الشمال، الجنوب، الشرق والغرب).
- تدعيم استقرار البلاد وتنمية منشآت استقبال السائحين للاستمرار في جعل السنغال وجهة سياحية متميزة.
- حماية موارد تربية الأسماك لحماية الصيد الذي يعد المصدر الرئيس للدخل في البلاد.
- الرقي بالموارد البشرية الجيدة بالاستثمار في التعليم والتدريب.
- الاستثمار في الزراعة لمكافحة التهديد الغذائي وضمان اكتفاء ذاتي غذائي على المدى.
- الرقي بالعلاقات الطيبة المدنية العسكرية عن طريق مفهوم الجيش الأمة وذلك بهدف إدماج قوى الأمن في مهام التنمية.
- مواصلة تدعيم الديمقراطية والحكم الرشيد، وهما ضمانتان للاستقرار والتنمية.
- مواصلة مكافحة الفقر والتفاوت بين طبقات المجتمع بإيجاد فرص العمل، خاصة للشباب.
- مواصلة مكافحة الفقر وتقوية سياسة استراتيجية النمو المتسارع.
- مواصلة مكافحة الأوبئة.
- تطبيق سياسات مكافحة التصحر.
- وضع آليات منع وحماية السكان من الكوارث الطبيعية.
- تشجيع التعاون دون الإقليمي والإقليمي ومع القارة من أجل أن نأخذ في الاعتبار التهديدات وراء الحدود القومية.

التهديدات

المخاطر الخارجية المتماثلة:

- تحافظ السنغال على علاقات جيدة جدا مع جيرانها ومع دول المجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا ومع مجمل دول القارة. وإذا كانت السنغال حريصة على حفظ وتدعيم علاقاتها الجيدة مع الدول الشقيقة في القارة فلا يخفى أنها تتبع بالتوازي سياسة ردع ضد أي رغبة بالهجوم على أراضيها ومصالحها.
- أي تجدد للأزمة في غينيا بيساو قد يمثل تهديدا للأمن والاستقرار في السنغال.
- أي إمكانية لاستخدام أراضي غينيا بيساو وجامبي من قبل الفصائل المتمردة كقاعدة للانسحاب أو للقيام بأعمال على الأرض تمثل تهديدا للأمن والاستقرار في السنغال.

المخاطر الخارجية المختلفة:

- حتى وإن كانت السنغال بلدا مستقرا، وبصفة عامة، بعيدة عن عدد من الكوارث الشديدة التي تعرضت لها بعض دول القارة فلا بد من الإقرار بأن بعض الأحداث تتطلب اهتماما خاصا. التهديدات الأساسية المختلفة مرتبطة:
- بقطاع الطرق الكثيرون عبر الحدود وسرقة الماشية.
- بتهريب المخدرات والأسلحة وكذلك تجارة الرقيق الذي يسهله التمرد في الجنوب وعقود من النزاعات في غينيا بيساو وفي سيراليون وليبيريا.
- الهجوم الشديد من تكتلات تجار المخدرات في أمريكا اللاتينية الذين يسعون إلى إقامة نقاط انتقال في السنغال نحو أوروبا وأمريكا الشمالية.
- تهريب الأدوية المقلدة القادمة من المناطق دون الإقليم ومن آسيا والتي تهدد الصحة العامة بشكل خطير.
- سرقة موارد المزارع السمكية التي تهدد اقتصاد البلاد بشكل خطير.
- خطر التلوث البحري بسبب عدد ناقلات البترول المتزايد والتي تسير في المياه الإقليمية والدولية، وكذلك بعض الشركات الأجنبية التي تسعى إلى تفريغ النفايات السامة في القارة.
- وجرائم الانترنت.

- تآكل السواحل بسبب ارتفاع مستوى البحر.
- الجريمة والعنف في المدن.
- تعدد دور النشر التي لا تتبع أخلاق المهنة وليس لديهم عاملين مدربين على العمل الإعلامي بطريقة مسؤولة.
- استمرار بعض الأوبئة.
- هجرة السكان لبعض المناطق الريفية كي يأتوا ويبحثون عن عمل في المدن الكبيرة.
- غلاء الحياة الفاحش بسبب الأزمة الاقتصادية العالمية.
- هجرة العقول.
- الهجرة غير الشرعية.

السياسات العامة

- لا بد من تطبيق الاستراتيجيات التالية لحماية مصالح السنغال:
- مواصلة مسيرة الديمقراطية بتدعيم المؤسسات الجمهورية وضمان استقلالها وتوازنها.
- تشجيع دور وسائل الإعلام والمجتمع المدني بصفة عامة من أجل إعلام فعال مع السكان.
- الرقي بدولة سيادة القانون على كل أراضي الدولة.
- مواصلة سياسات اللامركزية لتشجيع التنمية المحلية ومكافحة الهجرة الريفية وبناء المدن بشكل عشوائي.
- مواصلة وتقوية سياسات مجتمع متعدد الثقافات والعرقيات.
- مواصلة وتدعيم سياسات تشجيع المرأة والأقليات من أجل تجانس اجتماعي أفضل.
- مواصلة وتدعيم سياسة تشجيع تعليم معمم جيد.
- تشجيع وتدعيم سياسة الصحة العامة التي تطبق برامج وقاية (السل، الملاريا، الإيدز، الوفيات بين الأمهات، وفيات الأطفال).
- مواصلة مكافحة التهريب والجريمة المنظمة في السنغال.

- انتشار الإرهاب الدولي والتطرف الديني الذين يسعيان إلى مهاجمة بعض المصالح الغربية في السنغال.
- الكوارث الطبيعية المتكررة (فيضانات، مخاطر أوبئة الطيور والبعوض، الخ).
- زحف الصحراء.

المخاطر القومية العادية وتشمل:

- السياسات المفروضة من قبل المنظمات الدولية غير المناسبة للتعامل مع احتياجات السكان.
- التحرير الاقتصادي المستميت الذي يهشم طبقات كبير من السكان.
- المطالبة الاجتماعية القوية التي تعد مصدرا للتوترات شبه المستمرة بين السلطات والسكان.
- ارتفاع أسعار المواد الغذائية الأساسية.
- عدم كفاية موارد الطاقة وخاصة الكهرباء التي تثقل بشكل كبير على الاقتصاد القومي.
- عدم كفاية موارد الدولة لمواجهة احتياجات السكان المتزايدة.
- انعكاسات ارتفاع الأسعار العالمية على ظروف معيشة السكان.
- الحاجة للإصلاحات التي تمثل، في بعض الحالات، مصدر للتوتر بين الدولة والسكان.
- مسيرة ديمقراطية يراها السكان أحيانا بشكل سيء وغالبا ما تنعكس تأثيراتها بشكل فوري.
- نظام تعليمي في تغير مستمر مما يؤثر بشكل سلبي على مستقبلها.

المخاطر القومية غير المتماثلة وتشمل:

- تراجع الدور الاجتماعي للأسرة.
- الانفجار السكاني للشباب والتي تعاني نسبة منهم من البطالة.
- زيادة تهريب وتعاطي المخدرات.
- تعدد الطوائف الدينية.
- الكوارث الطبيعية المرتبطة بالتغير المناخي.
- الكوارث الناجمة عن النشاط البشري.

- مواصلة سياسات حماية البيئة لمكافحة الكوارث الطبيعية.
- مكافحة الجريمة المنظمة عبر الحدود بالاشتراك مع دول الإقليم المجاورة.
- تشجيع سياسة ثقافية متجانسة تتيح تدعيم الهوية القومية.
- وضع سياسة لمكافحة الهجرة غير الشرعية تتيح إدراج الشتات في تنمية البلد.
- تبني سياسة إنشاء بنية تحتية ذات جودة من أجل تشجيع التبادلات والتجارة سواء على المستوى القومي والإقليمي.
- تخصيص ٢٠٪ من الميزانية القومية للصحة.
- مشروع عدم تجريم مخالفات الصحافة.
- مساعدة الصحافة.
- مشروع تمويل الأحزاب السياسية.
- الحق الدستوري في تنظيم مسيرة.
- تطبيق سياسة تقليل الفقر (المذكورة في الوثائق DSRP أرقام ١ و ٢ و ٣).
- سياسات اللامركزية.
- تحسين بيئة الأعمال.
- وضع لجان قومية للحوار المجتمعي.
- وضع إطار أفضل للقطاع غير الرسمي عن طريق الحث على وضع المال في المصارف.

أدوات التنفيذ

- إنشاء وظيفة الوسيط.
- إنشاء صندوق قومي لتشجيع الشباب.
- إنشاء وكالات تختص بحملة زراعية كبرى من أجل الطعام والوفرة (GOANA) و خطة للعودة إلى الزراعة (REVA).
- برنامج إنشاء أحواض لحجز المياه وبحيرات صناعية لتشجيع الزراعة.
- إنشاء وزارة للسنيغاليين في الخارج.
- إقامة وكالة قومية تختص بالأشغال الكبيرة (APIX).
- إنشاء وكالة تختص بإعادة إدماج العسكريين في المجتمع (ARSM).
- إنشاء مؤسسة للمقعدين ومشوهي الحرب (FIMM).
- إنشاء وكالة تختص بضبط الأسواق (ARMP).
- إنشاء وكالة تختص بضبط الاتصالات ومكاتب البريد (ARTP).
- تطبيق مبادرة دكار لمكافحة التهريب وتعاطي المخدرات.
- تحسين ظروف المعيشة والعمل لأعضاء قطاع الأمن.
- تخصيص ٤٠٪ من الميزانية القومية للتعليم.

